الفصـــل الخامـــس
العلاقة بين المجتمع المدني والدولة

تمهيـــد:

كان الصراع في العصر الأوربى الحديث محتدما بين جهات ثلاث: الدولة كتعبير عن السلطة السياسية المستبدة. والكنيسة كتعبير عن السلطة الدينية التى تحتكر الحقيقة المطلقة. والمجتمع كتعبير عن مصالح الناس.ولذا كانت النظرة إلى العلاقة بين أقطاب الصراع، ترى كل جهة باعتبارها في مواجهة الجهات الأخرى. خاصة وأن كل جهة تعطى لنفسها حق الهيمنة عليها. فالجهات الثلاث تقف متصارعة. وتنظر إلى بعضها البعض كجهات متقابلة. ومن ثم فالمجتمع المدنى يقف كقطب مواجه للدولة والكنيسة، فكينونته تتمثل في تعينه كقطب "آخر" ضد السلطة السياسية المستبدة والسلطة الدينية الكنسية. ولقد بينت هذه التجربة التاريخية الخطأ الفادح التى وقعت فيه التصورات الشمولية التى تقول بالهيمنة الكاملة للدولة على المجتمع المدنى، كما بينت بالمثل عدم صلاحية حكم رجال الكهنوت أو السلطة الدينية الكنسية.

إن المفهوم الذي نلح عليه للمجتمع المدنى يجاوز المفهوم الذي يقدمه اليسار التقليدي واليمين الليبرالى الجذري؛ لأنه مفهوم متميز عن مفهوم المجتمع المدنى في الشيوعية السوفيتية أو الصينية أو الاشتراكية كما يفهمها الديمقراطيون الاجتماعيون الكلاسيكيون[1]،وعن التصور الهيجلى لعلاقة الدولة بالمجتمع المدني، وعن مفهوم المجتمع المدني في رأسمالية السوق الأمريكية.

أهل اليسار التقليدى:

يذهب اليسار التقليدي إلى ضرورة السيطرة الكاملة للدولة على المجتمع المدنى. ويرى الحق المطلق للدولة فى ممارسة نفوذها بكل مستوياته على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. علاوة على سيطرة النزعة المؤسسية العامة في إدارة المشاريع القومية. أي دعم دور القطاع العام.

ويلزم الدولة بتوفير السلع الضرورية وتقديم الخدمات العامة للمواطنين وتوفير فرص العمل للجميع. ووظيفة الدولة وغايتها عنده تأمين المواطنين من لحظة الميلاد إلى لحظة الموت؛ فالدولة فى تصوره دولة رخاء كامل.

ويرى اليسار فى شكله القديم (أي الديمقراطية الاجتماعية الكلاسيكية) التحكم فى إدارة الطلب وفق المذهب الكينزي **Keynesianism**[٢]. ولا يعطى الأسواق إلا دورا محدودا.

وعلى الإجمال، يرفض اليسار التقليدي النزعة الفردية. ويكرس النزعة الجمعية. ولديه نزوع كبير إلى المساواة بمعناها الآلى. أي المساواة الميكانيكية التى تلغى الفروق الفردية فى المواهب والجهد. وتجعل منهم نسخا متشابهة تشابه الآلات من النوع نفسه.

التصور الشمولى لعلاقة الدولة بالمجتمع المدنى:

تقدم لنا فلسفة هيجل السياسية أحد نماذج التصورات الشمولية: حيث يرى هيجل هيمنة الدولة على المجتمع المدنى. فهى صاحبة الحق فى حكمه وتنظيمه ومراقبته. والمجتمع المدنى ليس قطبا متصارعا مع الدولة، وإنما هو مجرد مرحلة تؤدي إلى الدولة، فالمجتمع المدني هو اللحظة الثانية من الحياة الأخلاقية أو الأخلاق الاجتماعية **Sittlichkeit**[٣]. أما اللحظة الأولى فهى الأسرة. واللحظة الثالثة والنهائية هى الدولة. هذا حسب التقسيم الخارجى الذي يقدمه هيجل، لكنه من ناحية أخرى يعتبر الدولة هى الأساس الحق للأسرة والمجتمع المدني رغم أن الدولة تخرج منهما. ومن ثم "فإن الدولة بما

هـى كذلـك ليست بالفعل نتيجة بمقدار ما هى بداية. ففى داخل الدولة تطورت الأسـرة لأول مـرة إلى المجـتمع المدنـي. إن فكرة الدولة نفسها هي التي شطرت ذاتها إلى هاتين اللحظتين"[٤].

فـرغم أن هـيجل نفسـه تـناول الدولـة مـن حيث الترتيب بعد المجتمع المدنـى. لكن هذا لا ينفى أن هيجل يعتبر الدولة بما هى كذلك هى الأساس. فالدولـة عـنده هى النهاية وفى الوقت نفسه هى الأساس أو البداية. ويكشف أسـلوب مناقشة هيجل للمجتمع المدنى عن كونه يستحضر الدولة فى الخلفية المرجعـية: لأنـه يـريد أن يثبـت أن المجـتمع المدنـي سـيظل متناقضـا ما لم تتدخل الدولة لترفع هذا التناقض.

ومـن ثـم فـإن الدولـة لهـا الكلمة العليا على الجميع: الأفراد، المجتمع المدنى، الكنيسة. وتتكون فكرة الدولة عند هيجل من ثلاث لحظات. هى:

١- القـانون الدسـتوري: وهـو الـذي يـنظم الدولـة. ويحدد كيان الدولة بوصفها كيانا سياسيا فرديا ومستقلا. ويقسم الدستور الدولة إلى ثلاثة أقسام :

أ- السلطة التشريعية ب- السلطة التنفيذية ج- سلطة الملك

ويعتـبر هـيجل أن سلطة الملك هى السلطة المهيمنة النهائية[٥]! ويرفض هـيجل مبدأ الفصل بين السلطات باعتباره سيؤدي إلى تدمير الدولة! ويعتبر أن الملكية الدستورية أعلى تطور وصلت إليه الدولة.

٢- القانون الدولى : الذي يحكم العلاقة بين الدول المستقلة.

٣- تـاريخ العـالم بوصـفه الـتحقق الفعلـى لفكـرة الدولة . وينقسـم إلى أربع مـناطق رئيسـة: العـالم الشـرقي، العـالم اليوناني، العالم الروماني، العالم الجرمانى.

وفي كـل لحظـة مـن الـلحظات السـابقة لا يكـف هـيجل عن توكيد سلطة الدولة على حساب المجتمع المدني بعامة والفرد بخاصة.

وهذا ما يجعلنا نحكم بأن التصور المفتاحى لفهم فلسفة هيجل السياسية هو نظريته في الدولة. على العكس من أنطونيو جرامشى Gramsci Antonio(١٨٩١-١٩٣٧) الفيلسوف الإيطالى الماركسى اللينينى. فنقطة البدء في فلسفته السياسية والتصور المفتاحى لها هو المجتمع المدنى. كما يختلف تصور هيجل عن التصور الليبرالى الذي يحتل فيه الفرد محور الارتكاز في البناء السياسي. ويتمتع فيه المجتمع المدني بقسط وافر من الحرية .

اليمين الليبرالى الجذرى:

يتميز كذلك مفهوم المجتمع المدنى المطروح في هذا الكتاب عن مفهومه في اليمين الليبرالى الجذري الذي يؤكد الاستقلالية التامة للمجتمع المدنى وعدم خضوعه لأي شكل من أشكال المراقبة من الحكومة. ويري أن دور الحكومة ينبغى أن يكون صغيرا ومحدودا جدا. ويبالغ في القول بحرية السوق والتجارة والاستثمار على نحو غير محدود. كما يبالغ في القول بالمنافسة العالية دون قواعد. وانتشار الخصخصة بلا ضوابط: فنزعته السوقية غير محدودة ومبالغ فيها إلى حد التطرف. فهو يؤكد النزعة الفردية الاقتصادية بلا أي قيود. أما سوق العمل فهو حر تماما وبشكل مطلق.

ويرى اليمين الليبرالى الجذري عدم المساواة الاجتماعية اعتقادا منه بأن المساواة تقضى على التميز الفردي وتؤدي إلى نشوء مجتمع من الأفراد المتماثلين بشكل آلي ميكانيكي، أي أنهم أفراد متشابهون مثل تشابه النسخ.

أهل الوسط: الشراكة بين المجتمع المدنى والحكومة :

إن العلاقة المثلى للمجتمع المدنى مع الحكومة أو الدولة ليست في إحكام هيمنة الحكومة على المجتمع المدني. ولا في إضعاف سلطة الحكومة وجعلها

هشة. بل في الشراكة بينهما في تنمية المجتمع، بل وفي إحداث تغيير اجتماعي وفكري. وتتمثل هذه الشراكة ليس فقط في الجوانب المتقاطعة في العمل، بل أيضا في الجوانب المنفصلة لأنها -وإن بدت كذلك- فإنها تكمل بعضها بعضا. ويمكن أن نوضح في هذا الصدد أي دور يمكن أن تقوم به الحكومة. وأي دور يمكن أن يقوم به المجتمع المدني، سواء فيما هو مشترك أو فيما هو منفصل. بذكر بعض الأمثلة على هذا الدور وعلى بعض المهام التي تنتظر كلا منهما. على النحو التالي:

١- لا بد من تبادل الرقابة والنقد والنصيحة بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار الدستور والقانون. فالتواصي بالحق فرض ضروري على أفراد كل أمة تريد لنفسها التقدم. قال تعالى: (إن الإنسان لفي خسر إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر)[٦]. والنصيحة هي جوهر الدين. قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "الدين النصيحة". قلنا: لمن؟ قال: "لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم"[٧]. وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنه يستعمل عليكم أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد برئ، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع"، قالوا: يا رسول الله، ألا نقاتلهم؟ قال: " لا ، ما أقاموا فيكم الصلاة"[٨]. ومعنى هذا الحديث كما قال النووي: " من كره بقلبه، ولم يستطع إنكارا بيد ولا لسان، فقد برئ من الإثم، وأدى وظيفته. ومن أنكر بحسب طاقته. فقد سلم من هذه المعصية. ومن رضي بفعلهم وتابعهم، فهو العاصي"[٩].

٢- من جهة أخرى على المجتمع المدني الصحيح أن يساعد في مراقبة الأمن في المجتمع المحلي الصغير بدون اعتداء على الحريات الشخصية، والإبلاغ عن الحوادث التي تقع. من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. كما أن عليه أن يقوم بنوع من الرقابة الذاتية على نفسه ضد الفساد الداخلي، وممارسة النقد الذاتي الموضوعي بأنواعه. والنقد الموضوعي مطلب إلهي.

وأخص خصائص الأمة (أو المجتمع المدنى) بيان طرق الخير والنقد الإيجابى(الأمر بالعروف) والنقد السلبى (النهى عن المنكر). قال تعالى: (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون)[١٠].

٣- على المجتمع المدنى أن يحمى الأفراد من القوة الطاغية لبعض الجهات ذات القوة في الدول المختلفة. وللنقابات ومنظمات حقوق الإنسان دور كبير في هذا الصدد.

٤- على الحكومة-في إطار الدستور والقانون- أن تحمي الأفراد من صراعات المصالح التى لا يخلو منها المجتمع المدنى أبدا .

٥- على الحكومة أن تحمى المجتمع المدنى من فساد بعض أعضائه من أهل الارتزاق. وهذا لا يعنى إطلاق سلطة الدولة. لأن الدولة هنا ينبغى أن يقف تدخلها عند حدود الادعاء القانونى. أما المحاكمات فهى لا تخضع إلا للأجهزة القضائية التى يجب أن تعمل باستقلال مطلق عن الحكومة. وهذا الاستقلال لا يكون من حيث اتخاذ القرار والحكم القضائى دون تأثير مباشر فحسب، بل ينبغى أن يكون على مستوى طبيعة تكوين وبنية الجهاز القضائى أيضا لمنع التأثير غير المباشر. وبدون الاستقلال البنيوي لا يمكن أن يكون ثمة استقلال في الأحكام.

٦- للمجتمع المدنى دور كبير في مساعدة الحكومة في المساهمة في تقديم الخدمات العامة. ورعاية الأيتام. والمعاقين. والمسنين. وتقديم الخدمات العلاجية. ومحو الأمية.

٧- على المجتمع المدنى عبء كبير في مجال البيئة: أعمال النظافة في المجتمع المحلى. الإبلاغ عن المصانع والورش الملوثة للبيئة. زراعة المناطق المحيطة بالبيوت وأمامها. واستغلال المساحات الفارغة لعمل حدائق...الخ.

ولنشر الوعى البيئى أهمية كبرى، لأنه لا عمل بدون وعى، وللدين دور كبير في هذا الصدد؛ لأنه يشتمل على محفزات للفعل أكثر تأثيرا في دفع الناس للعمل التطوعى. قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :"إن قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسها"[11]. والفسيلة هى النخلة الصغيرة تقطع من الأم أو تقلع من الأرض فتغرس. وتطلق على أي جزء من النبات يفصل عنه ويغرس. وقال النبى صلى الله عليه وسلم :" إماطة الأذى عن الطريق صدقة"[12].

٨- على المجتمع المدنى مساعدة الحكومة في مكافحة البطالة، من خلال تقديم القروض الحسنة. أي القروض بلا فوائد. لتشجيع المشروعات الاقتصادية الصغيرة. ويمكن له في هذا الصدد توجيه أموال الزكاة والصدقات في مساعدة الفقراء على القيام بهذه المشروعات. بدلا من الطريقة التقليدية التى علمت الفقراء أن يكونوا عالة على المجتمع دون بذل أي جهد في سبيل عمل شريف. وذلك على غرار بنك الفقراء في بنجلاديش. وكذلك عمل دورات تدريبية لنقل وتنمية المهارات الإنتاجية التى تساعد تهيئة العاطلين للعمل. أو تساعد الذين يرغبون في تطوير أنفسهم وتحسين مستوى عملهم، أو تغيير مجاله.

٩- لابد أن تنتهج الحكومة سياسات عملية لمواجهة الفقر، مثل تقديم القروض الصغيرة لتدعيم المشروعات الصغيرة، ولتشجيع المبادرات الاقتصادية من الأفراد والشركات الصغيرة ومنظمات المجتمع المدنى. وإنشاء مراكز للتدريب على المهارات الوظيفية والمهنية والإنتاجية التى يحتاجها المجتمع. وخلق فرص عمل مناسبة. ولابد من تدعيم الحكومة للأنشطة التى تضطلع بها الجماعات المحلية خاصة في المناطق الفقيرة والمهمشة. تدعيما ماليا؛ فموارد الحكومة ضرورية في هذا الجانب.

١٠- حتى لا تتعرض الفئات الاجتماعية الهشة لمزيد من التهميش، فلا بد أن تقوم الدولة بواجباتها في حماية تلك الفئات ورعايتها.

١١- من جهة أخرى على المجتمع المدنى عبء كبير في هذا السياق، من حيث المراقبة والتفعيل، وحماية الجماعات الهشة، والمشاركة الفعالة في مواجهة الأزمات...إلخ.

١٢- للدولة دور أساسى وجوهري في ضبط نظام الاستهلاك والاحتياجات وحماية السوق من التدخلات المفتعلة والاحتكارية والإغراقية. فإذا كان لا مفر من تبنى نظام السوق والتوسع في سياسات الخصخصة، فلا ينبغى أن يترك السوق بلا ضوابط، فالحرية ليست مرادفة للفوضى، ولابد من قدر من الحماية التنظيمية من خلال القانون؛ حتى لا تتسع الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

١٣- على أجهزة الحكومة المعنية ومؤسسات المجتمع المدنى عمل برامج فعالة وعملية لنشر الوعى الاجتماعى والسياسى والاقتصادي في مختلف الطبقات، ولا سيما الطبقات الدنيا، والتركيز على نشر ثقافة التنمية والإنتاج، وتفعيل مشاركة المواطنين، وتهيئة المناخ العام لجعل كل مواطن يشعر بأن أي عمل إيجابى -ولو كان صغيرا- سوف يساهم في عملية التنمية والتقدم، وغرس مفاهيم عمل الخير الإيجابي، أعني الذي ينعكس على عملية التنمية والبناء والتعمير والإنتاج.

إن العبء كبير على المجتمع المدنى، وينبغى أن يقوم بمسئولياته، ولا يصبح هو بدوره عالة على الحكومة. كما أن العبء كبير على الحكومة، لكن دورها والعبء الواقع عليها لا يبرر لها الهيمنة على المجتمع المدنى، أو السيطرة الشمولية عليه؛ لأن الدولة كما يقول دوركايم : "إذا كان لديها الحرص على أن يكون لها وجود في كل مكان، فسوف لا توجد في أي مكان"[١٣].

وإذا ما رفعت الدولة هيمنتها عن المجتمع المدنى، فإنها سوف تفسح المجال للمجتمع المدنى للقيام بواجباته في مشاركتها على أفضل صورة إذا كان أعضاء هذا المجتمع على درجة من الوعى والنزاهة والشعور بالمسئولة؛ وفي هذه الحالة سوف يقدم المجتمع المدنى للمجتمع العام رأس المال البشري الذي يعتمد عليه؛ لأن المجتمع المدنى الحر في إطار منظومة قانونية عادلة، دون تدخل الدولة. يؤدي خدمة كبيرة إلى المجتمع العام، وسوف يسهم في "إيجاد الشخص الصالح، والأمانة fidelity، والشعور بالواجب، وبذل الذات، والشرف، والخدمة. والالتزام، والتحمل أو التسامح tolerance ، والاحترام، والعدل، والشجاعة، والنزاهة، وبذل الجهد، والوطنية، واحترام الآخرين، والتوفير، وتقدير الآخرين"[١٤].

ويعتبر جون جراي في كتابه "يقظة التنوير Enlightenment's Wake" أن هيمنة الدولة على المجتمع المدنى تؤدي إلى القضاء عليه. أما ترك المجتمع المدنى يعمل دون تدخل في إطار منظومة قانونية سيؤدي إلى نموه وتقدمه، شأنه في ذلك شأن السوق الذي ينمو نتيجة للمبادرة الفردية والعمل الحر[١٥].

إن المجتمع المدنى يقدم روابط جماعية تستطيع أن تحقق الكثير للمجتمع العام، بل وتحقق ما لا تستطيع أن تحققه أي حكومة في القضاء على النزعات الفردية الأنانية غير المستنيرة، ويؤكد روبرت وثنو Robert Wuthnow معنى قريبا من هذا عندما يقول: "تقوم الجماعات الصغيرة بدور يفوق إلى حد كبير ما يعتقده كثير من المنتقدين لها؛ لأن الروابط التى تنشئها ليست ضعيفة على الإطلاق؛ حيث يستشعر الناس فيها وجود من يتولاهم بالرعاية؛ حيث إن كلا منهم يساعد الآخر... وتكشف العلاقات التي

توجد بين أعضاء الجماعات الصغيرة، عن كوننا لسنا مجتمعا من مجموعة من الأفراد المنعزلين الذي يطمع كل واحد منهم في النجاة بنفسه فقط"[١٦].

ولن تنضبط العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدنى بدون الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية . وإذا أراد المجتمع بمعناه العام تحقيق العدالة القانونية والمساواة المستنيرة، والقضاء على التمييز والنبذ والتفرقة ومراكز القوة؛ وضمان الحريات العامة؛ وترسيخ الطابع السلمى والحضاري للصراع؛ فلا سبيل إلى ذلك إلا بتكريس مبدأ الفصل بين السلطات Separation of Powers التشريعية والقضائية والتنفيذية، فلا فعالية للديمقراطية دون هذا الفصل. وأول من قال بفصل السلطات في الفكر الغربي هو جون لوك، وجاء بعده شارل دي مونتسكيو Charles de Montesquieu (١٦٨٩-١٧٥٥) فتوسع فيها في كتابه "روح القوانين"، وانتقد بشدة الحكم المطلق[١٧].

ولابد أن يصحب ذلك تنشيط المجتمع المدنى. وتفعيل دور القطاع الثالث(المنظمات غير الهادفة للربح أو القطاع الأهلى)، وإيجاد علاقة مشاركة فعالة مع الحكومة، وتفعيل الدور الاجتماعى لرجال الأعمال والقطاع الخاص، وتجاوز الاعتقاد التقليدي الذي يؤمن به ويردده أهل اليسار، بأن "الحكومة هى الحل"، وكذلك تجاوز ما يقوله الفوضويون وأهل اليمين الليبرالى الجذري، بأن "الحكومة هى العدو". بل تجاوز ما يعتقده البسطاء والعامة من أن "الحكومة هي سبب كل المشاكل، وأن كل واجبات الإصلاح تقع على عاتقها"!

هوامش الفصل الخامس

(١) سبق التعريف بهم.

(٢) نسبة إلى جون مينارد كينز John Maynard Keynes الاقتصادي البريطاني (١٨٨٣-١٩٤٦): وهو واحد من أكثر الاقتصاديين تأثيرا في القرن العشرين. وهو ليس اشتراكيا. لكنه اتفق مع ماركس على أن الرأسمالية تشتمل على مبادئ خاطئة. غير أنه قال بإمكانية التحكم فيها وتثبيت السوق عن طريق إدارة الطلب وإيجاد اقتصاد ذي طابع مختلط. وقال بتدخل الدولة في السياسات النقدية لضبط التوازن دون المساس باستقلالية الشركات الخاصة. وتعزيز الميل إلى الاستهلاك بواسطة إعادة توزيع الدخول لرفع مستوى محدودي الدخل. وزيادة الاستثمارات الحكومية. وحقها في فرض الحماية الجمركية وفرض الضرائب. وتخفيض معدل الفائدة. بهدف زيادة فرص التوظيف الخاصة؛ فقد كان يرى أن البطالة تمثل أخطر المشكلات الاقتصادية. من مؤلفاته" دراسة في الإصلاح النقدي". و"نظرية عامة في الاستخدام والفائدة والنقد"، و"رسالة في النقد". انظر:
Richard T. Gill," Keynes, John Maynard, in: "Academic American Encyclopedia, New Jersey, Arete, 1980. Volume 12, p. 63-64.

(٣) استخدم هيجل Sittlichkeit في "أصول فلسفة الحق" لتدل على الأخلاق الاجتماعية التي تشمل أخلاقيات الأسرة والمجتمع المدني والدولة. لمزيد من التفاصيل انظر: ميخائيل أنوود. معجم مصطلحات هيجل. ص ١٨٠-١٨٣.

(٤) هيجل. أصول فلسفة الحق. ص٤٩٣ .

(٥) المرجع السابق. ص٥٣٣ .

(٦) العصر: ٢-٣.

(٧) رواه مسلم.

(٨) رواه مسلم.

(٩) النووي، رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، القاهرة. المكتبة القيمة. بدون تاريخ. ص ٨٢.

(١٠) آل عمران: ١٠٤.

(١١) رواه البزار، ورجاله أثبات ثقات. مجمع الزوائد، ج ٤ /ص ٩٣.

(١٢) رواه البخاري، باب ٢٥ إماطة الأذى ، ج ٢/ ص ٨٧١.

(13) Anthony Giddens, Durkheim on Politics and the State. Cambridge, Polity Press, 1986, p. 57.

(14) David Green, Reinventing Civil Society, London , Institute of Economic Affairs, 1993, p. viii.

(١٥) انظر:

John Gray, Enlightenment's Wake, London, Routledge, 1997,p.103.
Robert Wuthnow , Sharing the journey .New York, Free Press, 1994, p. 12.

(١٦) انظر:

M. Rosenthal & Yudin, A dictionary of Philosophy, p. 295, p. 406.